المميزات بالنسبة اليها؛ اذ ستغدق الولايات المتحدة المزيد من المساعدات المالية على خزينة وكالة الفضاء الاسرائيلية؛ وسوف يؤدي، أيضاً، الى التعاون بين وكالة الفضاء الاسرائيلية ووكالة الفضاء الاميركية (ناسا)[٣٧].

وبالطبع، سيؤثر الانضمام هذا على قطاع الصناعات التكنولوجية الاسرائيلية، بما فيها برامج اسرائيل النووية وبحوثها التي تقوم بها منذ الستينات، خاصة في منطقة النقب. ويمكن ان يؤدي، اخيراً، الى ابتزاز الاتحاد السوفياتي، بوسيلة أو بأخرى، بغرض دفعه الى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، أو فتح باب الهجرة، على مصراعيه، لليهود السوفيات الى اسرائيل.

المساعدات الاقتصادية والعسكرية الاميركية

تعتبر اسرائيل من اولى دول العالم التي تحصل على اكبر حجم من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الاميركية؛ وتأتي مصر في المرتبة الثانية مباشرة. أما بالنسبة الى الاقطار العربية الاخرى، فيمكن القول ان المغرب وتونس والسودان هي الاقطار التي تتلقى المساعدات الاميركية بصفة رئيسة.

سياسة توزيع المساعدات الاميركية

هناك أربعة معايير رئيسة تضعها الادارة الاميركية عند النظر الى المساعدات التي تمنحها لدول المنطقة. وهذه المعايير هي: ١ ـ منح قواعد عسكرية للولايات المتحدة؛ أو ٢ ـ معاداة الاتحاد السوفياتي والاعتراف باسرائيل؛ او ٣ ـ معاداة الاتحاد السوفياتي فقط؛ او ٤ ـ الاعلان عن الاتفاق مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة[٣٨].

ولا شك في ان اكبر حجم من المساعدات يذهب الى من يلتزم بالشرط الاول والثاني؛ وتتزايد المساعدات، أيضاً، اذا حدث انتقال من الالتزام بالشرط الثالث او الرابع الى الارتباط بالشرطين، الاول والثاني، وذلك كما حدث في حالة مصر، حيث كانت المساعدات ضعيفة، نسبياً، في منتصف السبعينات عندما كان توجه مصر منحصراً في مناهضة السياسة السوفياتية في المنطقة. وفي نهاية السبعينات، ارتفع حجم هذه المساعدات، بصورة مطردة، بعد قيام الرئيس المصري السابق، انور السادات، بتوقيع معاهدة صلح مع اسرائيل وتطبيع العلاقات معها.

اسرائيل والمساعدات العسكرية الاميركية الى الدول العربية

بعد ان يتم تحديد نوع الاسلحة التي تشتمل عليها أي صفقة سلاح اميركية، يحدد ثمنها والموافقة المبدئية عليها من قبل البيت الابيض. وبعد ذلك تمر صفقات الاسلحة الى الاقطار العربية عبر اصعب ممر تواجهه، وهو الكونغرس.

وفي اثناء المدد التي تدرس فيها الصفقات في الكونغرس، يلعب اللوبي الصهيوني والاعضاء المؤيدون له ادواراً بارزة في الغاء هذه الصفقات ان امكن، أو، في اسوأ الحالات، التقليل من حجومها ومعارضة اعطاء الاسلحة المتطورة فيها[٣٩].

ولعل صفقة «اواكس» الى السعودية العام ١٩٨١، هي من اهم الصفقات التي مورست ضدها ضغوط صهيونية لالغائها. ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، وافق مجلس الشيوخ الاميركي، بأغلبية ٥٢ صوتاً ضد ٤٨، على صفقة اسلحة اميركية للمملكة العربية السعودية، يبلغ ثمنها ٨,٥ مليارات دولار. وهذه اضخم صفقة تعقدها ادارة اميركية مع دولة اجنبية. وتتمثل الصفقة في